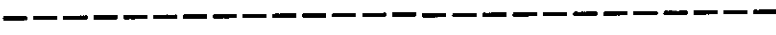


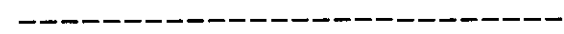
۱۸۶۲

۱۸۶۲ (۷۷) ... ۱۸۶۲/۸/۱۸ ... ۱۸۶۲/۸/۱۸



۱۸۶۲/۸/۱۸

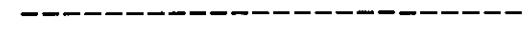
۱۸۶۲/۸/۱۸



۱۸۶۲/۸/۱۸

۱۸۶۲/۸/۱۸

۱۸۶۲/۸/۱۸



۱۸۶۲/۸/۱۸



۱۸۶۲/۸/۱۸

۱۸۶۲/۸/۱۸

۱۸۶۲/۸/۱۸

۱۸۶۲/۸/۱۸

۱۸۶۲/۸/۱۸

۱۸۶۲/۸/۱۸

۱۸۶۲/۸/۱۸

۱۸۶۲/۸/۱۸

۱۸۶۲/۸/۱۸

۱۸۶۲/۸/۱۸

۱۸۶۲/۸/۱۸

۱۸۶۲/۸/۱۸

وتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- وبالتناوب فقد أخطأت محكمة الاستئناف بالحكم للمميز ضده بمبلغ (٨٠٠) دينار بدل فصل تعسفي ومائتي دينار بدل إشعار خلافاً للبيانات المقدمة في هذه الدعوى فظالماً ثابت لمحکمتمک أن المميز ضده ( المدعي) قد قام بمخالفة الأنظمة والتعليمات الداخلية للمستشفى وأنه لم يتقيد بأبسط القواعد المتبعة لدى دخوله غرفة العمليات أثناء إجراء العمليات وأن سلوكه هذا يشكل خطورة على حياة المرضى وثابت لمحکمتمک أن المميز ضده ( المدعي ) قد اقتعل عدة مشاكل مع رؤسائه في العمل وأنه قد تم توجيه عدة إنذارات شفهوية وخطية للمدعي ( المميز ضده) بهذا الخصوص.

٢- وبالتناوب فقد أخطأت محكمة الاستئناف بالحكم للمميز ضده ( المدعي ) بمبلغ (٦٠٣١) دينار كبدل عمل إضافي خلافاً للأصول والقانون وللبينات الخطيرة والشخصية المقدمة في هذه الدعوى .

٣- وبالتناوب أخطأت محكمة الاستئناف لمعالجتها للسبب الخامس من اسباب الاستئناف وإن ما ذهبت إليه في قرارها بأن هذا السبب غير واضح ولم يبين الأساس القانوني الذي يستند إليه ويتنافى مع ما هو ثابت في لائحة الاستئناف فظالماً أن تاريخ تعيين عمل المميز ضده ( المدعي ) كان بتاريخ ١٤/٩/٢٠٠٣ وطالما أن تاريخ تعيين المميز ضده ( المدعي ) ١٨/٧/١٩٩٨ وبالتالي تكون المحكمة قد حكمت للمميز ضده ( المدعي ) بأكثر مما يستحق وأعمالاً وقانوناً ويكون ما يستحقه المميز ضده كبدل عمل إضافي هو سنة وشهرين وليس مدة سنتين كما ذهبت إليه محكمة الاستئناف في قرارها ويغزو قرارها في هذا الشق من الحكم مخالفاً للأصول والقانون وللبينات المقدمة في هذه الدعوى ومستوجباً للقض .

٤- وبالتناوب أخطأت محكمة الاستئناف فيما ذهبت إليه بقرارها أن السلفة التي أخذها المميز ضده ( المدعي ) على حساب الراتب هي بحاجة لإدعاء بالتقابل خلافاً للأصول والقانون وقد كان يتعين تنزيل السلفة التي قبضها المميز ضده من





نجد أن المميّزة قد أنهت عمل المميز ضده بموجب الكتاب الموجه إليه من مديرها الإداري رقم ٢٠٣/٥/٨١٤ م/ش/٥/٨١٤ تاريخ ٢٠٣/٩/١٤ المحفوظ ضمن حافظة بيانات المميّزة المبرز م/١ استناداً إلى الحالات الواردة في البنود (ب، د ، ط) من المادة ٢٨ من قانون العمل كما ورد في هذا الكتاب .

وحيث أن لكل حالة من هذه الحالات شروطها وأحكامها وسائل إثباتها بشكل مستقل عن الحالة الأخرى ومحكمة الاستئناف قد عالجت السبب الثاني من الاستئناف المنصّب على هذه الواقعة بشكل مقتضب وعن واقعة افتعاله المشاكل مع زملاؤه بالعمل والتهجم على مسؤوله المباشر فقط دون أن تتعرض في قرارها ومعالجتها للحالات الأخرى والتحقق من توافر أحكام وشروط باقي الحالات الأمر الذي يجعل هذا السبب من الطعن واردة على القرار المطعون فيه .

#### وعن الأسباب الثالث والرابع والخامس :-

المتعاقبة بالحكم للمميز ضده بمبلغ (٦٠٣١) ديناراً كبدل عمل إضافي ومعدل (١٦) ساعة يومياً .

نجد أن محكمة الاستئناف قد توصلت إلى أن المميز ضده كان يعمل (١٦) ساعة إضافية بمعدل خمسة عشر يوماً في الشهر ، حيث كان دوامه اليومي من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة الثالثة مساءً ويستمر عمله يوم مناوبته حتى الساعة السابعة صباحاً من اليوم التالي ثم يستمر في دوامه اليومي المعتاد حتى الساعة الثالثة مساءً ، وقد استخلصت ذلك من البيانات المقدمة في الدعوى وجاء استخلاصها لهذه الواقعة سائئناً ومقبولاً وهي مسألة موضوعية ولا رقابة لمحكمة التمييز عليها في ذلك ما دام لها أصلها الثابت في أوراق الدعوى .

وحيث أن المادة (٥٦) من قانون العمل قد حددت ساعات العمل العادية بشماني ساعات في اليوم فإن الساعات التي يعمل بها العامل بموافقته وبطلب من صاحب العمل زيادة على ذلك تكون ساعات عمل إضافي سواء أطلق عليها مناوبات أو غير ذلك ويتقاضى العامل أجراً عنها لا يقل عن ٢٥% من أجره المعتاد بمقتضى المادة (١/٥٩) من نفس القانون .

وبما أن محكمة الدرجة الأولى وأيدتها بذلك محكمة الاستئناف قد احتسبت الأجر الذي يستحقه المميز ضده عن العمل الإضافي بمعدل (١٦) ساعة عمل لكل (١٥) يوماً خلال الشهر الواحد والآخر سنتين من صمله ثم بعد ذلك انقصت من الحاصل ما قبضه المميز ضده من الميزة من بدل مناوبات بمعدل عشرة دنانير عن كل مناوبة وتوصلت بعد إجراء العملية الحسابية بأنه يستحق مبلغ (٢٤٣١) ديناراً فإنها تكون بذلك قد طبقت القانون تطبيقاً سليماً فتعنو هذه الأسباب غير واردة ويتعين ردها .

#### وعن السبب السادس :-

ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف فيما ذهبت إليه من أن المسألة التي أخذها المميز ضده هي بحاجة إلى إرضاء متقابل .

وفي ذلك فإن المطالبة بما قبضه العامل من أموال من رب العمل أثناء فترة صمله وما اصطلح على تسميته (تسليف على حساب الراتب) هي مطالبة غير ناشئة عن عقد العمل الفردي ولم يرتبها قانون العمل وهي من قبيل الدين العادي على العامل ، خاضعة للرسم القانوني فإن طلب إجراء مقاصة بينها وبين حقوق العامل في دعوى عمالية يحتاج إلى دعوى مستقلة ، فيعدو هذا السبب غير وارد ويتعين رده .

#### وعن السبب السابع :-

المتعلق بمقدار أتعاب المحاماة المحكوم بها فإن المميز ضده قد ربح من دعواه أكثر مما خسر ويتوجب الحكم له بنسبة ذلك ويكون هذا السبب مستوجب الرد .

لذلك وبناء على ما ورد في ردنا على السبب الأول من الطعن التمييزي فإننا نقرر نقض القرار المميز وإعادة الأوراق لمصدرها لإجراء المقضى القانوني على هديه .

وقد جرى تصحيح الفقرة الحكمية بموجب قرار التصحيح رقم ٢٠٠٦/٥٧٧/٢٣ تاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٣ حيث أصبحت (لذلك وبناء على ما ورد في ردنا على السبب الثاني من الطعن التمييزي فإننا نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق لمصدرها

3/10/08

Handwritten signature on a line

Handwritten signature on a line

Handwritten signature on a line

Handwritten signature on a line

Handwritten text in a shaded box

Main body of handwritten text in Urdu script, consisting of several paragraphs.